مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ISSN : 1112 -7163 E-ISSN: 2588-1892
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/2

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ودورها في دعم وتحفيز الاستثمار على المستوى المحلي دراسة حالة ولاية أدرار

The National Agency for Investment Development and its role in supporting and stimulating the investment at the local level Empirical Evidence from Adrar state

حاج قويدر عبد الهادي[1] ، فودوا محمد[2]

1 - جامعة أحمد دراية أدرار، مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية في الجزائر، H.abdelhadi@univ-adrar.edu.dz

2 - جامعة أحمد دراية أدرار ، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية foudou1982@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2021-03-14 تاريخ القبول: 2021-10-05

الملخص -

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تقوم به الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مجال استقطاب وتشجيع الاستثمار على المستوى المحلي، حيث تعد هذه الوكالة من بين الهيئات التي توفر المعلومة للمتعاملين الاقتصاديين، ومن بين الهيئات الداعمة للاستثمار وتطويره، فبإتباع المنهج الوصفي قمنا بتحليل إحصائيات صادرة عن الوكالة والتي تخص الاستثمار على المستوى المحلي وهذا خلال الفترة من 2014 إلى نوفمبر 2020 والتي تشمل العديد من القطاعات. وتوصلنا إلى أن منحنى الاستثمار على المستوى المحلي عرف تراجعا في السنوات الأخيرة في أغلب القطاعات محل الدراسة بسبب مشاكل التمويل والبطء في معالجة الملفات، بالإضافة إلى توقيف الدعم الموجه لقطاع النقل وهذا بالرغم من شساعة الولاية وصعوبة التنقل مابين بلدياتها وهذا لأسباب غير مبررة، من جهة أخرى نلمس عدم فعالية نظام التحفيز والإعفاء والتخفيض الضريبي، الشيء الذي يتطلب بذل جهود كبيرة من خلال إعادة النظر في سياسة التحفيز والإعفاء والتمويل المصرفي، مع ضرورة

المؤلف المرسل: حاج قويدر عبد الهادي: abdelhadi201@gmail.com

تفعيل فكرة التمويل الإسلامي حيث يعتبر عدم توفره عائقا أمام العديد من الشباب نحو الاستثمار على المستوى المحلي.

الكلمات الدالة -

استثمار, تحفيز, الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

-Abstract

This Study Aims To Highlight The Role That The National Agency For Investment Development Plays In The Field Of Attracting And Encouraging Investment At The Local Level, As This Agency Is Among The Bodies That Provide Information To Economic Dealers, And One Of The Bodies Supporting Investment And Development. We Found That The Investment Curve At The Local Level Has Declined In Recent Years In Most Of The Sectors Under Study; This Fact Is Due To The Financing Problems And Slow Processing Of Files, In Addition To The Suspension Of Support To The Transport Sector Despite The Vastness Of The State And The Difficulty Of Moving Between Its On The Other Hand. We See The Ineffectiveness Of The Incentive, Exemption And Tax Reduction System, Which Requires Great Efforts By Reconsidering The Incentive, Exemption And Bank Financing Policy, With The Need To Activate The Idea Of Islamic Finance As Its Lack Of Availability Is Considered An Obstacle For Many Young People To Invest At The Local Level.

Key Words-

Investment; Stimulation; The National Agency For Investment Development ;

1. - مقدمة

تسعى أغلب اقتصاديات دول العالم إلى الاهتمام بالاستثمار على المستوى المحلي وهذا نتيجة للمكاسب والآثار التي تحققها سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي ، فمن خلال الاهتمام بالموارد المتوفرة لديها سواء الطبيعية او البشرية تحاول اغلب الدول تشجيع التوجه نحو استغلال الفرص الاستثمارية مع توفير مناخ استثماري يخفر على ذالك. وإنشاء مؤسسات مهمتها الأساسية هي المرافقة والدعم.

من هذا تحاول الجزائر توفير مناخ استثماري يشجع على إنشاء المؤسسات وهذا بهدف تنمية المناطق المختلفة للوطن، وفي ظل شساعته قامت بتقديم العديد من التحفيزات سواء على مستوى مناطق الشمال أو مناطق الهضاب

العليا أو على مستوى المناطق الجنوبية، بالإضافة إلى ذالك قامت بوضع إطار مؤسساتي يساهم في دعم ومرافقة الاستثمارات على المستوى المحلي، ومن بين هاته المؤسسات نجد الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمارANDI حيث تحاول هاته الاخيرة من خلال المهام الموكلة لديها إلى تسهيل ومرافقة وتشجيع الاستثمار على المستوى المحلى وبالتالي المساهمة في التشغيل ، ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هاته الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم وتحفيز الاستثمار على مستوى ولاية أدرار ؟

وتندرج تحت هاته الاشكالية مجموعة من التساؤلات:

- ماهي اهم التحفيزات الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؟

- هل ساهمت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في انشاء المشاريع الاستثمارية على مستوى ولاية أدرار؟

- ما هي أهم القطاعات التي تعرف عزوفا من قبل المستثمرين، و ما هي أسباب ذالك ؟

❖ أهداف الدراسة :تسعى هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الاهداف أهمها:

- توضيح أهم الحوافز الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى الوطني بصفة عامة و ولاية أدرار بإعتبارها من المناطق الجنوبية بصفة خاصة.

- ابراز مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في انشاء المشاريع الاستثمارية، وبالتالي مدى مساهمتها في استحداث مناصب الشغل.

- تحديد أهم القطاعات التي يعزف عنها المستثمرين المحليين وهذا من أجل تحديد الأسباب التي تقف وراء ذالك.

❖ أهمية الدراسة تكمن أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي يمكن أن تساهم به الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم ومرافقة الاستثمارات على المستوى المحلي، حيث تعتبر كواحدة من الهيئات الداعمة و المكلفة بتطوير

الاستثمار، فمن مهامها جمع ومعالجة ونشر المعلومات المرتبطة بالاستثمار على المستوى الوطني والمحلي مع مساعدة مرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع الاستثماري.

منهج الدراسة: تبعاً لطبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها تم الإعتماد على المنهج الوصفي للإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار، مع تحليل الاحصائيات صادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وذلك قصد معرفة مدى مساهمة هذه الأخيرة في مجال دعم وتشجيع الاستثمار على المستوى المحلي.

2. - اطار مفاهيمي للاستثمار

يعتبر الاستثمار المحرك الرئيسي لعجلة التنمية في الدول سواء المتقدمة أو النامية، حيث يمكن اعتباره السبب الأول والأساسي لتطور جل القطاعات (الصناعة، الزراعة، التجارة، الخدمات...إلخ)، هذا ما يجعل التفكير فيه من أهم اهتمامات الاقتصاديين أو المسؤولين ، لذلك سوف نتطرق في هذا المحور إلى الاطار المفاهيم للاستثمار أهم الحوافز التي يتم استخدامها لجلب المشاريع الاستثمارية

1.2. - مفهوم الاستثمار:

لقد تعددت تعاريف الاستثمار حيث يختلف تعريف الاستثمار من اقتصادي لآخر وسنزكز على أهمها :

حسب لومبار Lemper" الاستثمار هو شراء أو صنع منتجات آلية و وسيطية"، أما فيتونFiten فيقول أن "الاستثمار هو تطوير و تنمية لوسائل الطاقات المهيأة ، فالاستثمار تحسين في المستقبل مع إنفاق و تضحية"، اما Dietelen فيقول "إن الاستثمار يوجد في قلب الحياة الاقتصادية والنظرية النقدية ونظرية التنمية ونظرية الفائدة". (بن لخضر، 2019)

كما يعرف الاستثمار بأنه تلك التضحية بالموارد حاليا بهدف الحصول منها على مداخيل خلال فترة زمنية ممتدة يكون مبلغها الاجمالي أكبر من الانفاق الأولي، (Jaques ، Gérard، 1979) وبالتالي فهو يعبر عن تضحية بقيم مبالغ مالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في

المستقبل ومن خلال هذا التعريف يمكن الاشارة الى ثلاثة عناصر أساسية تصاحب عملية الاستثمار وهي: (سعيد،1998)

- التضحية بقيم مالية أو مبالغ في الوقت الحالي.
- توقع الحصول على قيم أكبر مستقبلا مما يعني انتظار عائد من الاستثمار.
- أن هذا العائد المنتظر الحصول عليه ليس مؤكدا أي تصاحبه درجة ما من عدم التأكد.

وبالرغم من ذالك نجد أن تعاريف الاستثمار في القوانين والاتفاقيات تركز على أشكال الاستثمار بغية تحقيق ما تصبوا اليه أهداف سياسة تلك الدولة او تلك الاتفاقية، فنجد مثلا تعريف الاستثمار في القانون الجزائري نجده في الامر 01 -03 الصادر سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار حيث حدد أشكال الاستثمار في مفهوم الامر كالتالي: (الجريدة الرسمية، العدد 47، أوت 2001)

- اقتناء أصول تندرج في اطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الانتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة؛
- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛

2.2 - حوافز الاستثمار وأنواعها.

تعرف الحوافز بأنها تلك الميزة الاقتصادية القابلة للتقدير بقيمة نقدية تقدمها الدولة لكامل الاستثمارات أو لبعضها، ويتم تحديدها وفقا لمعيار موضوعي أو جغرافي، كأن تهدف الدولة إلى توجيه الاستثمارات إلى مجالات يعزف عن الاستثمار فيها وكذلك السعي إلى تنمية مناطق معينة، وبالتالي تأتي حوافز الاستثمار لتحقيق هده الأهداف .

كما يمكن تعريفها بأنها مجموعة اجراءات وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة (كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار، توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير مستثمر فيها، تحقيق التوازن الجهوي للاستثمار

من خلال منح حوافز استثمارية نحو المناطق غير المرغوب فيها...الخ) (طالبي، 2009)

وتصنف الحوافز إلى ثلاثة أشكال هي كالتالي: (حاج قويدر، مونة، 2016)

❖ حوافز مالية: وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة اساسية وحوافز التصدير؛

❖ حوافز تمويلية: وتتمثل في توفير الأموال مباشرة للمشروع في شكل اعانات أو قروض بفوائد مخفضة، أو المشاركة الحكومية في المشروع

❖ حوافز اخرى: تشمل المعاملة التفضيلية لبعض الاستثمارات على الأخرى مثل الاستثمارات ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

3. -التعريف بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كجهاز داعم ومحفز للاستثمار

تعود نشأة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى سنة 1993 والتي كانت تسميتها بالوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمار والتي تم إنشائها في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينات، وفي سنة 2001 تم تغيير تسميتها بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمتها تسهيل وترقية الاستثمار على المستوى الوطني وهذا بموجب القانون رقم 01 -03 المؤرخ في 20 اوت 2001 (الجريدة الرسمية الجزائرية، اوت2001، ص 05) ، ويوجد مقر الوكالة على مستوى العاصمة حيث تضم هياكل لامركزية على المستوى المحل، توضع هذه الهياكل في شكل الشباك الوحيد اللمركزي منصب على مستوى مقر كل ولاية يضم 4 مراكز : مركز تسيير المزايا، مركز استيفاء الاجراءات، مركز الدعم النشاء المؤسسات، مركز الترقية الاقليمية (الجريدة الرسمية الجزائرية، مارس 2017)

1.3 - مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الآتي (الجريدة الرسمية الجزائرية، مارس 2017):

❖ جمع ومعالجة ونشر المعلومات المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستثمرين.

❖ مساعدة مرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع، بما فيها مابعد الانجاز.

❖ تسجيل الاستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع واعداد احصائيات وتحليلها.

❖ تسهيل، بالتعاون مع الإدارات المعنية الترتيبات للمستثمرين وتبسيط اجراءات وشكليات انشاء المؤسسات وشروط استغلالها وانجاز المشاريع وتساهم بهذا الصدد في تحسين مناخ الاستثمار في كل جوانبه.

❖ ترقية الشراكة والفرص الجزائرية للاستثمار عبر الاقليم الوطني وفي الخارج.

2.3 - المزايا المخصصة للاستثمار

يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاءات و التخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث توجد ثلاثة مستويات من المزايا يمكن تلخصها في الشكل التالي (ANDI، 2020):

1.2.3 - مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة: تستفيد الاستثمارات المؤهلة من مجموعة من الامتيازات يمكن حصرها في الآتي:

أ - المشاريع المنجزة في الشمال:

- مرحلة الإنجاز:

❖ الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

❖ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

❖ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛

❖ الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح؛

❖ تخفيض بنسبة 90 بالمائة من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛

❖ الإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء؛

❖ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال.

• مرحلة الاستغلال: يتم الاستفادة لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل ابتداء من بدء النشاط و بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

❖ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛

❖ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)؛

❖ تخفيض بنسبة 50 بالمائة من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

ب - الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا،والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.

تولي الجزائر أهمية باللغة للاستثمار في الجنوب والهضاب العليا من خلال منحه مجموعة من الامتيازات حيث تستفيد في من نفس الامتيازات الخاصة بالمناطق الشمالية خلال مرحلة الانجاز والاستغلال بالاظافة إلى إمتيازات أخرى تتمثل في (ANDI، 2020):

❖ التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة،

❖ التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية

2.2.3 - مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة التي تخلق فرص عمل

يتعلق الأمر في المقام الأول، بالتحفيزات الجبائية و المالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية والفلاحية، هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في منظومة قانون ترقية الاستثمار، وفي الحالة يتم تطبيق التحفيز الأكثر تشجيع.

أما النوع الثاني من المزايا الإضافية، فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم، والتي تستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر ب 5 سنوات على مرحلة الاستغلال.

3.2.3 - المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

أ - مرحلة الانجاز: بالإضافة إلى المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز تستفيد كذالك من: (ANDI، 2020)

- ❖ منح إعفاء أو تخفيض ، طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي و الإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، و كذا كل التسهيلات التي قد تمنح.
- ❖ إمكانية تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد، و المكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.

ب - مرحلة الاستغلال

- ❖ تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات.
- ❖ تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

4. - الطريقة والإجراءات

لإبراز دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم وتحفيز الاستثمار المحلي، سنحاول القيام بدراسة حالة على مستوى ولاية أدرار من خلال تحليل الاحصائيات المقدم من طرف الوكالة خلال الفترة من سنة 2014 الى غاية نوفمبر 2020 من التركيز على أهم القطاعات التي تدعمها الوكالة وهي : قطاع قطاع البناء والأشغال العمومية ، قطاع الفلاحة، قطاع النقل، قطاع الفلاحة، قطاع السياحة، قطاع الصحة، واستبعاد قطاعات أخرى لم تسجل إي مشاريع بشأنها على غرار قطاع المحروقات، التجارة، والاتصالات.

5. - نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة)

تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) أحد أجهزة الدعم التي تشجيع الاستثمار من خلال منح امتيازات خاصة لمناطق معينة على غرار الجنوب والهضاب العليا، أضف إلى ذلك إعطاء أفضلية خاصة لمشاريع ذات أهمية للاقتصاد الوطني أو تلك التي تخلق العديد من فرص العمل في المناطق التي تستوجب التنمية، وبالرغم من هاته التحفيزات والتي تبدأ من مرحلة الانجاز إلى غاية مرحلة الاستغلال، إلا أنه من خلال تتبع وتحليل الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية أدرار نجد عدم نجاعة هاته التحفيزات في التشجيع على الاستثمار من على المستوى المحلي بالرغم من تسجيل بعض الاجابيات في بعض القطاعات ويمكن ابراز ذالك من خلال مايلي :

1.5 قطاع البناء والأشغال العمومية: يعد قطاع البناء والأشغال العمومية أحد أهم القطاعات التي تحظى باهتمام كبير من طرف الدولة سواءً على المستوى الوطني أو المحلي وهو ما يمكن ملاحظته من خلال عدد المشاريع المقدمة إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

الجدول 01: تطور عدد المشاريع المقدمة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بادرار وحجم العاملة المصرح بها في قطاع البناء و الاشغال العمومية

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	نوفمبر 2020	مجموع
عدد المشاريع	71	61	30	23	24	23	18	**250**
المبلغ (مليون دج)	4044	3597	6596	4903	4605	1268	1519	**26532**
عدد العمال	545	443	377	80	174	87	62	**1768**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بأدرار.

من خلال الجدول رقم(01) نلاحظ إن عدد المشاريع المستحدثة والمقدمة في طار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بلغ 250 خلال الفترة من 2014 الى غاية نوفمبر 2020 بقيمة مالية تقدر بـ: 26532 مليون دينار جزائري، مع عدد عمال قدر بـ: 1768 عامل، من جهة اخرى نلاحظ انخفاض في عدد المشاريع المقدمة في طار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مجال قطاع الأشغال العمومية والبناء، حيث انخفض عدد المشاريع من 71 مشروع مقدم سنة 2014 الى 18 مشروع مع نهاية سنة 2020 ، الشيء نفسه انعكس على حجم العمالة المصرح بها والذي انخفض من 545 عامل إلى 62 عامل، ويرجع السبب إلى أن التحفيزات المقدمة من طرف الوكالة لا تستقطب المؤسسات كونها تقتصر على التسهيلات الجبائية المتعلقة باقتناء معدات البناء فقط، إضافة إلى تجميد الدولة للعديد من مشاريع البنى التحتية في ظل الأزمة الاقتصادية التي عرفتها بسب انخفاض عوائدها المالية المتأتية من الجباية البترولية والراجع إلى انخفاض أسعار البترول.

2.5 قطاع النقل: وقد عرف قطاع النقل في الجزائر تحولا حقيقيا، حيث تم إنجاز عدد كبير من المشاريع وأخرى في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وفعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد وسعت الجزائر إلى تشجيع الاستثمار في قطاع النقل بمختلف أنواعه نظرا للمكانة اللوجستية التي يحتلها هذا القطاع كأداة داعمة للاقتصاد والتنمية المحلية، فهو يشهد حركية

كبيرة بشتى الأصناف سواءً نقل الأشخاص(الجماعي والفرد أو نقل البضائع والسلع)

الجدول 02: الاستثمار في مجال النقل وحجم العاملة المصرح بها

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	نوفمبر 2020	المجموع
عدد المشاريع	117	72	67	12	0	0	0	**268**
المبلغ (مليون دج)	2589	3375	3336	873	0	0	0	**10173**
عدد العمال	405	284	284	68	0	0	0	**1041**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بأدرار

يتضح من خلال الجدول رقم(02) إن عدد المشاريع المستحدثة والمقدمة في طار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بلغ 268 خلال الفترة من 2014 إلى غاية نوفمبر 2020 بقيمة مالية تقدر بـ: 10173 مليون دينار جزائري، مع عدد عمال قدر بـ: 1041 عامل، من جهة أخرى نلاحظ إن هناك انخفاض في عدد المشاريع المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مجال قطاع النقل، حيث انخفض عدد المشاريع من 117 مشروع مقدم سنة 2014 إلى 12 مشروع سنة مع نهاية سنة 2017 ، في حين تم توقيف دعم الاستثمار في قطاع النقل مع بداية سنة 2018 إلى غاية يومنا هذا، الشيء نفسه انعكس على حجم العمالة المصرح بها.

3.5 - قطاع الصناعة:

وضعت الجزائر مؤخرا إستراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية. في هذا المنظور، تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، خلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء استثمارات جديدة. كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الاقتصاد الرقمي، ووضع آليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع و تشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية.

الجدول 03: الاستثمار في القطاع الصناعي في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بادرار وحجم العاملة

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	نوفمبر 2020	المجموع
عدد المشاريع	4	10	12	6	10	7	2	51
المبلغ (مليون دج)	1221	1886	9569	1424	14848	1754	380	31082
عدد العمال	88	179	235	125	1704	105	19	2455

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بأدرار

فمن الجدول رقم(03) نجد أن عدد المشاريع المستحدثة والمقدمة في طار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بلغ 51 خلال الفترة من 2014 الى غاية نوفمبر 2020 بقيمة مالية تقدر بـ: 31082 مليون دينار جزائري، مع عدد عمال قدر بـ: 2455 عامل من جهة اخرى نلاحظ أن هناك ارتفاع في عدد المشاريع المقدمة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مجال القطاع الصناعي، حيث انخفاض في عدد المشاريع من 4 مشروع مقدم سنة 2014 بقيمة مالية 1221 مليون دينار جزائري إلى مشروعين اثنين في نوفمبر2020 بقيمة مالية 380 مليون دينار جزائري، والجدير بالذكر أن العقبة الكبيرة التي تواجه المستثمرين في هذا القطاع هي مشكلة توفر العقار الصناعي وهي مشكلة ليست بالمحلية وإنما تخص جميع ولايات الوطن، وهذا بالرغم من الشروع في إنشاء 36 منطقة صناعية على المستوى الوطني بمساحة تزيد عن 4.000 هكتار منها 200 هكتار لإنشاء منطقة صناعية بأدرار قابلة للتوسعة إلى 350 هكتار(الموقع الاخباري جزايرس، 2021).

4.5 قطاع السياحة: تعتبر ولاية أدرار منطقة جذب سياحي هامة للجزائر، وذلك لتوفرها على جميع مقومات السياحة الصحراوية من إمكانيات بيئية وطبيعية وثقافية وتاريخية واجتماعية، فهي تحتل موقع استراتيجي هام كونها منطقة حدودية ، جعل منها مقصد سياحي للسياحة من قبل الأجانب و الموطنون خلال موسم السياحة الصحراوية، وبالرغم من الجهود المبذولة إلا أن

تطور قطاع السياحة في ولاية ادرار يسر بشكل بطيء بالمقارنة مع حجم الإمكانيات المتوفرة (حاج قويدر،لحسين، 2019).

الجدول 04: الاستثمار في قطاع السياحة وحجم العاملة المصرح بها

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	نوفمبر 2020	المجموع
عدد المشاريع	2	3	3	6	4	2	1	**21**
المبلغ (مليون دج)	1606	491	270	2356	5430	1101	355	**11609**
عدد العمال	170	66	45	137	67	24	8	**517**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بأدرار

من خلال الجدول رقم(04) نلاحظ إن عدد المشاريع المستحدثة والمقدمة في طار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بلغ 21 خلال الفترة من 2014 إلى غاية نوفمبر 2020 بقيمة مالية تقدر بـ: 11609 مليون دينار جزائري، مع عدد عمال قدر بـ: 517 عمال، من جهة أخرى نلاحظ إن عدد المشاريع المقدمة في طار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مجال السياحة ارتفع من 2 مشروع مقدم سنة 2014 بقيمة مالية 1606 مليون دينار جزائري إلى 6 مشاريع نهاية سنة 2017 بقيمة مالية 2356 مليون دينار جزائري لينخفض مع نهاية 2020 إلى مشروع واحد بقيمة مالية 355 مليون دينار جزائري ، والجدير بالذكر أن حركة الاستثمار السياحي في ولاية أدرار ما تزال في مرحلة البداية من حيث الجاذبية الاستثمارية الأمر الذي يتطلب تضافر جهود كافة الوزارات ومختلف الشركاء الاقتصاديين سواء القطاع العام أو الخاص أو المشترك من أجل تحسين الصورة السياحية للمنطقة، وتحسين مناخ الاستثمار في مجال السياحية بولاية أدرار.

5.5 - **الفلاحة:** تسعى الجزائر إلى تطوير قطاع الفلاحة و التنمية الريفية وتدعيم الدائم للأمن الغذائي باتخاذ الفلاحة كمحرك للتنمية والتنوع الاقتصادي من خلال تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الإستراتيجية وتطوير وتنمية الأقاليم الريفية.

الجدول 05: المشاريع الفلاحية في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بأدرار وحجم العاملة المصرح بها

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	نوفمبر 2020	المجموع
عدد المشاريع	2	4	16	16	14	19	19	90
المبلغ (م دج)	16	603	43706	1820	3201	3119	4665	57130
عدد العمال	12	55	242	107	230	142	104	892

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بأدرار

الملاحظ من خلال الجدول رقم(05) إن عدد المشاريع المستحدثة والمقدمة في طار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بلغ 90 مشروع خلال الفترة من 2014 إلى غاية نوفمبر 2020 بقيمة مالية تقدر بـ: 57130 مليون دينار جزائري، مع عدد عمال قدر بـ: 892 عامل، من جهة أخرى نلاحظ لأن هناك ارتفاع في عدد المشاريع المقدمة في طار الوكالة الوطنية لتطوير في مجال الفلاحة وهذا بالرغم من قلتها، حيث ارتفع عدد المشاريع من 2 مشروع مقدم سنة 2014 بقيمة مالية 16 مليون دينار جزائري إلى 19 مشروع نهاية سنة 2020 بقيمة مالية 4665 مليون دينار جزائري ،مع ارتفاع في حجم العمالة المصرح بها من 12 عامل إلى 104 عامل خلال نفس الفترة.

6.5 - قطاع الصحة: يعاني قطاع الصحة في الجزائر العديد من النقائص وهذا بالرغم من إعداد مخطط توجيه للقطاع حيث يتوقع المخطط التوجهي للصحة للفترة 2009 -2025 استثمار حوالي 20 مليار أورو لبناء مرافق صحية جديدة وكذا تحديث المستشفيات الموجودة، وفي هذا الإطار تم الشروع في الإصلاحات المتعلقة بصيانة البني التحتية ومعدات المستشفيات وتدريب الهيئات الصحية.

الجدول 06: المشاريع الصحية في اطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بادرار وحجم العاملة المصرح بها

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	نوفمبر 2020	المجموع
عدد المشاريع	0	1	0	0	2	0	2	05
المبلغ (م دج)	0	79	0	0	215	0	335	629
عدد العمال	0	8	0	0	51	0	15	74

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بأدرار

من خلال الجدول 06 يتضح أن هناك تذبذب في عدد المشاريع المقدمة في طار الوكالة الوطنية لتطوير في مجال الصحة وهذا بالرغم من قلتها وانعدامها في العديد من سنوات الدراسة حيث بلغ مجموعها خلال فترة الدراسة حوالي 05 مشاريع، بقيمة مالية تقدر 629 مليون دينار جزائري مع عدد عمال قدر بـ: 74 عامل، إن هاته الأرقام تعكس وضعية الخدمات الصحية المقدمة في الولاية حيث يعاني ساكنة ولاية ادرار من تدني الخدمات الصحية واقتنصارها بشكل كبير على القطاع العام والذي يفتقد لتوفير العديد من التخصصات مما يدفع بالمواطن الى التوجه نحو المناطق الشمالية أو الى الولايات المجاورة من أجل العلاج، فبالرغم من بعض المبادرات التي نشهدها في الوقت الحالي من قبل القطاع الخاص إلا إن هاته المبادرات تبقى ضئيلة بالمقارنة مع الإمكانيات، وهو ما يتطلب تحفيزات خاصة من قبل العديد من الهيئات الداعمة سواء من الجانب الجبائي أو الجانب المالي خاصة في ظل الحالة الوبائية التي تعاني منها كل دول العالم والانتشار السريع لفيروس كورونا كوفيد -19.

6. - الخاتمة

انطلاقا من التحليل الذي تطرقنا إليه في هذه الدراسة، يمكن القول أن الجزائر حاولت وضع استراتيجية استثمار تعتمد على سياسة الدعم والتحفيز، كما قامت بوضع إطار قانوني وتشريعي من شأنه تشجيع الاستثمار على المستوى المحلي من خلال الاعفاء والتخفيض الضريبي؛ إلا أنه وبالرغم من المجهودات المبذولة في هذا مجال ، تبقى النتائج المتحصل عليها متواضعة ولا تعكس الجهود التي تبذلها الدولة.

أما النتيجة التي يمكن الخروج بها استنادا إلى الدراسة التقيمية التي أجريت على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار - فرع ولاية أدرار، نجد أن هذه الأخيرة من خلال المزايا المقدمة في إطار الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا، أو المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، قد ساهمت بشكل في بعث واستحداث فرص استثمارية، بالرغم من التراجع الذي نشهده في السنوات الاخير، غير أن هذا يظل غير كافيا مقارنة بحجم الولاية وما تزخر به من مقومات الاستثمار في عديد القطاعات الاقتصادية، على غرار الفلاحة والسياحة، في حين نجد توقيف دعم بعض القطاعات على غرار قطاع النقل بالرغم من شساعة الولاية وصعوبة التنقل مابين بلدياتها وهذا لأسباب غير مبرر، من جهة أخرى فان التحفيزات المقدمة لبعض القطاعات تبقى غير كافية على غرار قطاع الصحة، وتخلفه بالمقارنة مع الولايات الأخرى وهو ما يستدعى تخفيز خاص وهذا في ظل الحالة الصحية والوبائية التي تعاني منها الجزائر والعالم بصفة عامة.

وبناء على النتيجة المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يتم تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها تفعيل وتشجيع الاستثمار على المستوى المحلي وترقية ديناميكية إنشاء المؤسسات الجديدة في ولاية أدرار من خلال:

- ✓ الاخد بعين الاعتبار خصوصية بعض المناطق الجنوبية وبالتالي منح إمتيازات تجذب المستثمرين نحو استغلال المؤهلات الموجودة في هاته المناطق وهذا بما يخدم حاجياتها التنموية ؛ خاصة في ظل توجه الدول نحو التكفل بمناطق الظل.

✓ **إعطاء أهمية أكثر للقطاعات الاقتصادية المهمة، الفلاحة، الصناعة، الطاقات المتجددة، الصحة، وذلك من خلال توفير مناخ أعمال أكثر ملائمة للاستثمار الوطني والأجنبي للاستثمار في هذه المجالات؛ مع تفعيل بورصة الشراكة.**

✓ **إعادة النظر في سياسة التمويل المصرفي ، وتفعيل فكرة التمويل الإسلامي الذي يعتبر عدم توفره عائقا أمام العديد من الشباب نحو الإقبال على الاستثمار مما يدفعه الى البحث عن فرص العمل في ادارات الوظيف العمومي فقط؛**

✓ **لتطوير الاستثمار بالجنوب الجزائري لا بد من بذل مجهودات أكثر من أي وقت مضى، لبعث نشاط المناولة الصناعية بالجنوب -الذي يبقى محدودا جدا - والذي من شأنه المساهمة لا محالة في توجيه العملية الاستثمارية نحو الاستثمار المحلي المحفز بحزمة من الإعفاءات والامتيازات.**

✓ **إعادة النظر في اجراءات وطرق منح الدعم للمشاريع الاستثمارية بحيث تكون محددة وفق أهداف اقتصادية محضة دون أن يغلب عليها الطابع السياسي؛**

7. - قائمة المراجع:

1.7 مراجع باللغة العربية:

- الكتب:

- توفيق عبيد سعيد. (1998) الاستثمار في الاوراق المالية، القاهرة: مكتبة عين شمس. ص24 -25.

- ملتقيات ومجلات

- عبد الهادي حاج قويدر، عبد القادر لحسين، مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في تشجيع فرص الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المناولة الصناعية ورهان تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجنوب الجزائري، مخبر التكامل الاقتصادي، المنعقد بجامعة أدرار. 2019/12/15. ص11.

- عبد الهادي حاج قويدر، يونس مونة، سياسة تحفيز الاستثمار في الجزائر من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI"،يوم دراسي حول: إستراتيجية التشغيل بالجنوب الجزائري وتحديات التنمية المحلية –ولاية أدرار نموذجا -. أدرار: المنعقد بجامعة أدرار في 2016/03/03، ص05.

- محمد طالبي،(2009) أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 04، العدد السادس،ص316.

- أطروحات

- عيسى بن لخضر، (2018/2019).. سياسات تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة(1988 -2015). أطروحة دكتوراه (غير منشورة) سيدي بلعباس: جامعة الجيلالي ليابس الموسم الجامعي، ص25.

- نصوص قانونية

-الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، المادة 06 المرسوم التنفيدي رقم 17 -100 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، العدد 47، الصادر الصادر بتاريخ 22 أوت2001،ص05.

- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، المادة 03 من المرسوم التنفيدي. (رقم17 - 100). المؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 5 مارس سنة 2017، يعدل ويتمم المرسوم التنفيدي 06 -356 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 اكتوبر سنة 2006 :المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها. ص04.

- تقارير

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بأدرار: إحصائيات متعلقة بالمشاريع الاستثمارية المودعة لدى الوكالة خلال الفترة من 2014 الى نوفمبر 2020.

- مواقع الانترنيت:

-موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI): http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages تاريخ المعاينة :2020/12/12.

- موقع جزايرس، مشروع منطقة صناعية في الأفق لفائدة ولاية أدرار، https://www.djazairess.com/aps/204429 تاريخ المعاينة 2021/01/24.

- مراجع باللغة الاجنبية

- Jaques Margerin et Gérard Ausset,).1979(Choix des investissements, 1ère édition, S.E.D.I.F.O.R, St-Laurent-du var, France, p35